

Distr.
LIMITED

TD/B/49/L.2
10 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التاسعة والأربعون

المعقود بقصر الأمم

في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

المقرر: السيد مهدي فخري (إيران)

المتكلمون:

بنن بالنيابة عن أقل البلدان نمواً

الرئيس

الاتحاد الروسي

الأمين العام للأونكتاد

بنغلاديش

مصر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين

الولايات المتحدة الأمريكية

الدائمك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي

سويسرا

المملكة المتحدة

اليابان

فنلندا

النرويج

إندونيسيا بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين

موزامبيق

جنوب أفريقيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية

ملاحظة للوفود

يعمّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الأربعاء ٢٣

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax No. 907 0056, Tel. No. 907 5656/1066.

الكلمات الافتتاحية

١ - الرئيس قال إنه تم الاعتراف على نطاق واسع بمساهمة الأونكتاد في بناء توافق الآراء. وذكر أن المجموعة دال اعترفت بأهمية الأونكتاد، وأعرب عن أمله في أن تحظى شواغل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بمزيد من الاهتمام. وبصدد عمل الدورة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، الذي يتناول مسألة الترابط، قال إن المسائل الرئيسية ستشمل الوصول إلى الأسواق وأثر ظهور شبكات إنتاج دولية لسلع مثل الملابس ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والسلع السمعية البصرية على توقعات التنمية وأثر التحركات غير المؤاتية لأسعار صادرات المصنوعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة على مساهمة التجارة في آفاق التنمية. وبخصوص البند ٤ الذي يتناول أقل البلدان نمواً لاحظ أن بناء قدرة فعالة ومطرودة في أقل البلدان نمواً هي مسألة معقدة وتتطلب منظوراً طويلاً الأجل. وبشأن حالة أقل البلدان نمواً، قال إن المقصود هو إثارة قضايا تتعلق بالسياسة العامة ذات صلة بمسألة المزايا الناتجة عن وضع أقل البلدان نمواً بهدف تحديد سبل ووسائل استهداف الفوائد وتحسين استخدامها من قِبَل أقل البلدان نمواً. وفي ما يتعلق بالبند ٥ الذي يتناول أفريقيا قال إن أحد الشواغل الهامة التي أثبتت في تقرير الأمانة هو أنه في حين أن النهج الحالي يؤكد عن حق على الدور المركزي للنمو السريع والمطرود في تخفيف حدة الفقر، فلا يزال يؤيد ذات سياسات التثبيت والإصلاحات الهيكلية التي لم تنجح أو يكاد في تحقيق النمو والحد من الفقر في أفريقيا على مدى العقدين الماضيين. وكما تزداد احتمالات نجاح استراتيجية الحد من الفقر في أفريقيا لا بد من إعادة النظر في مسؤوليات السلطات الوطنية والمجتمع الدولي على التوالي. وبصدد المادة ٧(ب) التي تتناول المساعدة التقنية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، قال إن الأزمة المستمرة في المنطقة لم تقض فحسب على الفوائد التي تم جنيها من جهود التنمية المبذولة خلال العقد الماضي، بل إنها أيضاً وضعت الاقتصاد بالفعل على مسار ركوص التنمية. فاستنفاد استراتيجيات مؤازرة اقتصاد يهدد بنشوء أشكال من التبعية على الأجل الطويل ويزيد من هشاشة الاقتصاد، ومن ثم تتبدى الحاجة الملحة إلى بذل جهود إنمائية مجددة لتدعيم مرونة الاقتصاد، بينما يجري وضعه على مسار الانتعاش المطرد. وأما بشأن برنامج ما بعد الدوحة فإن الأسئلة التي يمكن النظر فيها تتضمن ما إذا كان التوصل إلى نتيجة مؤاتية أمراً مضموناً ومدى نجاح برنامج عمل الدوحة في إعادة توجيه نظام منظمة التجارة العالمية نحو التنمية.

٢ - وقال الأمين العام للأونكتاد إن الحالة الدولية الراهنة تنطوي على خطرين محددين. الأول هو احتمال أن تنتقل المشاكل المتعلقة بالتنمية مرة أخرى إلى المرتبة الثانية من الاعتبارات الدولية، بينما تحتل القضايا السياسية والاستراتيجية محل الصدارة. والثاني هو أن التركيز على قضايا الأمن قد يصرف الانتباه تماماً عن عملية قيئة الظروف التي تحتاجها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتحقيق التنمية.

٣- ولقد انتهت الآن فترة ما بعد الحرب الباردة كما تسمى. فبعد أن بدأت بالهيار حائط برلين شهدت إزالة العقبات المادية أو القانونية فيما بين البلدان أو الشعوب، بما في ذلك الفصل العنصري، وتخطيط الجدار الفاصل بين الألمانييتين، والأسوار التي منعت البلدان في الاتحاد السوفياتي سابقاً من نيل استقلالها. وكانت هناك أيضاً دلائل تبشر بإزالة الحواجز في التجارة والشؤون المالية والاستثمار والتكنولوجيا. غير أن الفترة الجديدة تتجه، فيما يبدو، إلى الدخول في حدوث نوع جديد من أنواع الحرب الباردة، لكنه على خلاف الفترة السابقة لم تعد الحرب الفعلية أمراً غير محتمل؛ بل على العكس فإن احتمال وقوعها يتزايد. وهذا يعني أن المواضيع التي كانت هامة بالأمس تفقد أهميتها عملياً يوماً بعد يوم. فالعولمة مثلاً ليست في طريقها إلى الزوال، لكن المناظرات التي تدور بشأنها تفقد بسرعة أهميتها لسبب بسيط هو أن الاعتبارات السياسية تعود مرة أخرى إلى تأكيد تفوقها على المجال الاقتصادي. فشن حرب على العراق سيؤثر بالتأكيد على اقتصاد العالم، لكن ذلك لم يعتبر المسألة الرئيسية في النقاش الدائر لأن اعتبارات أخرى وثيقة الصلة بالأمن والشؤون السياسية كانت تحظى بأكثر من الاهتمام.

٤- إن أفضل صورة للمرحلة الجديدة للتاريخ الذي بدأ الآن ليست هي صورة الطائرات وهي ترتطم بمركز التجارة العالمية، لكنها صورة لبناء جدران جديدة - أسوار مادية مصممة لمنع تسرب الإرهابيين؛ قيود قانونية وسياسية لمنع المهاجرين واللاجئين بسبب الأوضاع الاقتصادية؛ وحواجز تجارية واقتصادية لمنع منتجات محددة، لا سيما المنتجات الزراعية الحساسة الواردة من البلدان النامية؛ وأسوار أمام المتظاهرين المعادين للعولمة الذين يتظاهرون كل مرة يُعقد فيها مؤتمر هام؛ وإقامة جميع أنواع الأسوار لحماية المباني العامة. وقد تكون الأسوار ضرورية في حالات عديدة، لكنها عادة ما تكون تعبيراً عن الفشل في إيجاد حل للمشاكل. ولا بد بالطبع، أن تؤخذ التهديدات الفعلية محمل الجد، لكن المشكلة تتجاوز الإرهاب الذي هو تعبير عن أمر أكبر من ذلك بكثير، ألا وهو عدم الأمن. وجذور حالة عدم الأمن السائدة في الوقت الحاضر متعددة الأوجه، ويجب أن يكون التضامن اللازم لمواجهة تضامناً إذا ما كان لأن يقوم أساساً. فالتضامن غير القابل للتجزئة لا يعتبر أمراً ضرورياً في مواجهة مشاكل من قبيل الاحترار العالمي أو مرض الإيدز فحسب بل إنه ضروري أيضاً في مكافحة الفقر المدقع واليأس والإحباط.

٥- وهناك حقيقة تبعث على الارتياح هو أنه أمكن، حتى الآن في التجارة العالمية، الاحتفاظ بالهياكل المتعددة الأشكال، وسيكون من المهم ضمان تركيز النهج المتعدد الأطراف على تخطيط الحواجز لا على إقامة حواجز جديدة. وثمة فكرة هامة أخرى تتمثل في أنه ينبغي ألا يُنظر إلى الاقتصاد كشيء يتجاهل القيم الأدبية والأخلاقية. فقد كان من بين الأفكار المتطرفة التي سادت في فترة الأحلام الزائفة عن العولمة كانت على وجه التحديد فكرة أن الاقتصاد هو علم يشبه علم الفلك أو الفيزياء أي علم محايد تماماً إزاء القيم الأدبية أو الأخلاقية. لكن الفساد كان في الانتظار لإثبات عكس ذلك، ولم يؤثر على الحكومات وحدها، بل على الأسواق أيضاً. فالحكومات والأسواق على السواء قاعدة أخلاقية كي تقوم بأعمالها على الوجه الصحيح. فالأسواق لا تستطيع أن تعمل

عندما يسيطر عليها الفكر الانتهازي للسמסاسة والأطراف المؤثرة المطلعة على الأسرار، كما أن الحكومات لا تستطيع أن تعمل على النحو الواجب عندما يحن عليها سلوك أناس يتصفون بالفساد والجشع، وكما أن التنمية في حد ذاتها تصبح مستحيلة ما لم تعمل كل من الأسواق والحكومات على الوجه الصحيح يقوم على الشراكة. ويسهل تفسير جوانب عديدة لما يسمى بفشل التنمية خلال السنوات الخمسين الماضية إذا وضع هذا التصور في الحسبان.

٦- وقال ممثل مصر متحدثاً بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن الآثار السلبية المترتبة على أوجه عدم اليقين الذي كان سائداً وقت انعقاد الدورة الثامنة والأربعين للمجلس لا تزال موجودة. وذكر انه بالرغم من أن معظم هذه الآثار سمات للعالم المتقدم النمو، فإنها تؤثر على العالم النامي بنفس القدر. وفضلاً عن ذلك، فقد كان للعملة التي هي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام التجارة العالمي الدائب التطور بعض الآثار الضارة.

٧- وذكر أن رجال الاقتصاد قد تنبؤا بأن بالإمكان عكس اتجاه تباطؤ الاقتصاد العالمي في وقت أبكر مما هو متوقع. وستبدأ هذه العملية في العالم المتقدم الذي توجد تحت تصرفه مجموعة متنوعة للغاية من الوسائل، بخلاف بلدان العالم النامي. ففي هذه البلدان، تكون الصعوبات الناتجة عن الأزمات المالية أكثر شدة وتتبدى على المستويين الاجتماعي والإنساني على السواء. كما أن هشاشة الهياكل في هذه البلدان لم تمكن تدابير التكيف الاقتصادي من التفاعل بسهولة وبخاصة نظراً إلى عدم وجود أي سياسات نقدية أو مالية ذات شأن أو قصور هذه السياسة لتوفير شبكات أمان للسكان. ومع ذلك، فإن معظم التركيز الدولي ينصب على البلدان المتقدمة النمو وأوجه التآزر فيما بين قطاعاتها المختلفة. ولذلك كان دور الأونكتاد حاسماً لأنه اعتمد منظوراً إنمائياً في مواجهة التغييرات في اقتصاد العالم. كما أنه اضطلع بمهمة هامة في هذا الصدد من خلال عمله التحليلي وبرامجه للمساعدة التقنية. واختتم حديثه قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قدمت دعمها الكامل إلى الأونكتاد، ودعا الدول الأعضاء إلى مواصلة العمل معاً لتدعيم المنظمة.

٨- أعرب ممثل الدانمرك، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، عن ارتياحه لما قامت به الأمانة من عمل في السنة الماضية وهي السنة التي انعقد فيها استعراض متوسط المدة. وقال إنه يتعين على الأونكتاد الحادي عشر أن يحدد أولويات واضحة المعالم لعمل الأونكتاد وأن يسهم في برنامج عمل يتسم بقدر أكبر من الاتساق والتركيز.

٩- وذكر أن من الملائم أن يركز الجزء الرفيع المستوى على جدول أعمال التنمية الذي اعتمده مؤتمر الدوحة، حيث إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تركيز الأونكتاد على متابعة إعلان الدوحة. وأضاف أنه ينبغي توجيه المناقشات نحو تقديم الدعم إلى البلدان النامية لبلوغ أهداف جدول أعمال التنمية. وبصدد البند الذي يتناول مسألة الترابط، قال إن هناك حاجة إلى مناقشة كيف يمكن للتجارة أن تعود بقدر أكبر من النفع على الجميع وكيف يمكن لها أن تسهم بصورة أكبر في الحد من الفقر. وبما أن أفقر البلدان هي التي تأثرت إلى أقصى حد من

التباطؤ في الاقتصاد العالمي، فينبغي أن تنظر هذه الدورة في مشاركة الأونكتاد في تنمية أقل البلدان نمواً من خلال بناء القدرات وإسداء النصائح في مجال السياسة العامة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى إجراء مناقشات تتناول أفريقيا وإلى إعادة النظر في المساعدة التقنية. وبخصوص إجراء المناقشات تتعلق بأفريقيا، ذكر أن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هي مبادرة واعدة تضرب مثلاً على عزم قادة أفريقيا على تحمل مسؤولية تنمية بلدانهم.

١٠- وقال ممثل المملكة المتحدة إن بلده كان على وشك أن يقدم إلى الأونكتاد، عدداً من المساهمات الخارجة عن الميزانية لصالح الأعمال التي يضطلع بها بشأن الاستثمار. وهذه المساهمات ستضمن مبلغاً قدره ٣٨٧ ٠٠٠ جنيه استرليني تقدم على مدى ١٨ شهراً لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية لبناء القدرات في سياق الفقرة ٢١ من إعلان الدوحة الوزاري، وكذلك لدعم إعداد تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣، ولمشاركة خبراء من البلدان النامية في اجتماعي الخبراء عن الاستثمار في عام ٢٠٠٢.

١١- وقال ممثل فنلندا إنه لم يتم بعد الوفاء بوعده بتنظيم اجتماعين للخبراء. وذكر أن بلده يدعم الجهود الرامية إلى ضمان التمويل الطويل الأجل للاجتماعات، وأنه سوف يسهم بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ يورو لتمويل مشاركة خبراء من أقل البلدان نمواً.

١٢- وقال ممثل إندونيسيا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين إن المشكلة الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً كما أكد عليه الأمين العام للأونكتاد هي، مشكلة لا تتعلق بالعملة وتحرير الاقتصاد بقدر ما تتعلق بافتقار هذه البلدان إلى القدرة اللازمة للتكيف مع وتيرة حدوثهما. وهي تواجه في الوقت نفسه طائفة واسعة النطاق من الممارسات التجارية الدولية غير المؤاتية، بينما لم تضع الأحكام الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية في اعتبارها تفاوت قدرات البلدان النامية ومراحل التنمية فيها. والعقبة الكبرى الأخرى هي عدم وجود الإرادة السياسية والالتزام من جانب البلدان المتقدمة النمو للسماح لأحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية لأن تصبح فعالة.

١٣- ولما كان يتعين على البلدان النامية أن تشارك بفعالية في الاقتصاد العالمي، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجهها هو تحسين قدرتها على المشاركة. وعلى الرغم من أن معظم مسؤوليات القيام بذلك هي مسؤوليات تقع على عاتق البلدان النامية نفسها، فإنه يصعب عليها، إن لم يكن من المستحيل أن تحتل مكانها على المسرح العالمي بسبب الاختلالات وأوجه عدم الاتساق في التجارة العالمية والنظام المالي وعدم وجود بيئة دولية مؤاتية. وبالتالي، فإن من المهم للغاية ضمان أن تعزز الترتيبات الاقتصادية الحالية بعضها الآخر بغية دعم مسيرة النمو والتنمية التي تتسم بالعدل والسرعة والقدرة على الاستمرار. وبالمثل يلزم إصلاح الترتيبات المتعددة الأطراف والسياسات العالمية لمنح البلدان النامية قدراً أكبر من المرونة في ما يخص الاستجابة للتغيرات والتحديات الناتجة عن مسيرة

العولمة المتزايدة السرعة. كذلك هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لتحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق في مجال وضع السياسات الاقتصادية العالمية فضلاً عن زيادة مشاركة البلدان النامية في الترتيبات المؤسسية الدولية.

١٤ - وأخيراً، فإن العالم بحاجة إلى نظام تجاري أكثر توازناً يقوم على قواعد أكثر إنصافاً للتجارة الدولية. ولذلك ينبغي توجيه برنامج عمل ما بعد الدوحة نحو إزالة أوجه الاختلال الموجودة في نظام التجارة العالمي، وكذلك نحو التنفيذ الكامل لأبعاده الإنمائية. وفي هذا السياق، فإن دور الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية أصبح أكثر أهمية لأن التحديات التي تواجهها هذه البلدان أصبحت أكثر تعقيداً وإثارة للخوف.

١٥ - وقال ممثل جنوب أفريقيا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية إن أفريقيا لا تزال أكثر القارات تميشاً، وأن الأوان قد آن للعمل على معالجة الأحوال الفظيعة التي تعاني منها شعوبها. وذكر أن الدراسات التحليلية التي أجرتها الأونكتاد مؤخراً تشير إلى أن التّهج التقليدية إزاء تحرير الاقتصاد والحد من الفقر لم تنجح في معظم البلدان الأفريقية، ولذلك فإن هناك حاجة إلى المضي في تنقيح سياسات واستراتيجيات التنمية.

١٦ - وذكر أنه تم اتخاذ مبادرة جريئة جديدة - هي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - وهي مبادرة تستند إلى ما تعتبره أفريقيا شرطاً ضرورياً لتحرير القارة من الفقر والتخلف. وسيكون من شأن المجتمع الدولي لهذه المبادرة أن تسهم إسهاماً كبيراً في ضمان بلوغ أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٧ - واستطرد يقول إن هناك أوجه عدم يقين كبيرة بخصوص الاقتصاد العالمي. ولا تزال آفاق الانتعاش الاقتصادي العالمي تتوقف على أداء الولايات المتحدة، وبلدان منطقة اليورو واليابان، وهي جميعاً بلدان أجرت بانتظام تنقيحات نزولية لتوقعات النمو فيها. وهناك مخاوف متزايدة بسبب التقلبات في أسعار الصرف والانخفاض الحاد في أسعار الفائدة وعدم استقرار أسعار النفط. واتضح بصورة متزايدة أن التوزيع العادل للطلب وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين أهم الاقتصادات ينطوي على آفاق أفضل لانتعاش الاقتصاد العالمي بصورة مطردة.

١٨ - وأضاف بقوله إن استمرار الاتجاهات الحمائية في الولايات المتحدة وأوروبا أثر تأثيراً سلبياً على التفاؤل الذي انبثق عن اجتماع الدوحة الوزاري. بل إن الأمر الأشد خطورة، هو أن ترويج المشاريع الزراعية في الجنوب، دون أن يواكبها إصلاحات للسياسات في الشمال، قد أدى إلى انخفاض حاد للغاية في أسعار السلع الأساسية مما خلف ما لا يقل عن ٢٥ مليون فلاحاً في ما يزيد على ٥٠ بلداً لا يملكون إلا الحد الأدنى اللازم لهم للبقاء. ولا يزال النظام المالي الدولي غير المستقر والافتقار إلى إجراءات منتظمة لمعالجة الديون الدولية يقوضان جهود التدخل في حالات الأزمات.

١٩- واستطرد يقول إن توافق في الآراء قد بدأ في الظهور على الصعيد الدولي إزاء أساليب تناول مشكلة الفقر. ولقد أصبح تخفيف وطأة الفقر يشكل بصورة متزايدة الأساس الذي تستند اليه الحكومات الأفريقية وشركاؤها في التنمية في صياغة برامجها. فالحد من الفقر كما اتضح بجلاء من المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة لا يتصل بالتخطيط المالي فحسب، بل إنه يتضمن مجموعة أوسع من الضروريات - الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وأوضح المؤتمر العالمي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري ضرورة أن تقترن المساعدة الإنمائية بإصلاحات في السياسات العامة تقوم بها البلدان الغنية لصالح البلدان الفقيرة. فضلاً عن ذلك، يتعين على الوكالات الدولية والمؤسسات المالية أن تعمل معاً بصورة أوثق لكي تتجنب تقديم توصيات ووصفات متعارضة في ما يخص السياسة العامة إلى البلدان التي هي بحاجة إلى مساعدتها، وينبغي أن ينسق مجتمع المانحين سياساته وممارساته وإجراءاته. وفي هذا السياق، فإن أوراق استراتيجية سياسة الحد من الفقر، وإن كانت أدوات هامة، فهي في حد ذاتها تشكل عبئاً ثقيلاً من الناحية الإدارية في صياغتها وتنفيذها، وبالتالي يمكن ربطها بأمور منها عمليات الميزانية الوطنية وغيرها من آليات التمويل الخارجي.

٢٠- وأعرب عن ارتياح المجموعة الأفريقية إزاء الأعمال الذي قام بها مكتب الأونكتاد للمنسق الخاص لأقل البلدان نمواً. وذكر أنه ينبغي أن يكمل المكتب الذي أنشئ حديثاً للممثل السامي بنيويورك أنشطة الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً. وأعرب عن أمل المجموعة الأفريقية في أن يتم في أقرب فرصة ممكنة تطبيق الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٧/٥٦ الذي يدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى تعزيز أنشطة الأونكتاد التشغيلية.

٢١- ولاحظ ممثل بنن، متحدثاً بالنيابة عن أقل البلدان نمواً، أن الاقتصاد العالمي يتسم بعدد من أوجه التفاوت وأن البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، تخضع لقيود وتقييدات متنوعة. وذكر أن الدراسات التحليلية أوضحت وجود صلة هامة بين التجارة والتنمية والحد من الفقر. وأضاف أن مؤتمر الدوحة الوزاري قد حدد الإطار الاستراتيجي للعمل الملموس، وأنه إذا ما نُفذ هذا العمل، فإنه سيمكّن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من الرد على التحديات التي تواجهها.

٢٢- وذكر أنه إذا ما تم بلوغ تحرير التجارة العالمية، وهو حجر الأساس للمفاوضات الحالية، فإن ما سيعتري هذا التحرير من توسيع للاقتصاد العالمي سيولّد ٥٠٠ ٢ مليار دولار وسيحرر قرابة ٣٢٠ مليون شخص من الفقر المدقع خلال السنوات الثلاث عشرة المقبلة، وفقاً للهدف الذي حدده إعلان الألفية. بيد أن التجارة العالمية لا تزال في الوقت الحاضر تعاني من تشوهات بفعل عوامل سلبية مختلفة تتضمن فرض تعريفات جمركية عالية، وتزايد عدد الحواجز التقنية أمام التجارة وإعانات التصدير.

٢٣- ولضمان دمج البلدان النامية بصورة فعالة في التجارة الدولية، ينبغي أن تراعي القواعد والمبادئ الواجب صياغتها في المفاوضات الحالية الحالة المحددة لتلك البلدان، مع إيلاء الاهتمام إلى معاملتها معاملة خاصة وتفاضيلية بسبب ضعفها الهيكلي والقيود التي تواجهها. وبالتالي، ينبغي التأكيد على الحاجة إلى تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية لتعزيز الموارد وبناء القدرات، وهما أمران لا غنى عنهما لاكتساب القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. ولذلك، ينبغي تزويد المشاريع والبرامج ذات الصلة، مثل برنامج الإطار المتكامل والبرنامج المشترك للمساعدة التقنية المتكاملة، بالموارد الكافية لضمان تنفيذها بصورة صحيحة، وتعزيزها، ومدها إلى بلدان أخرى.

٢٤- واختتم حديثه قائلاً إن البلدان النامية التي هي بصدد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بحاجة إلى دعم تقني لمواجهة القواعد والأنظمة والإجراءات المترتبة على هذا الانضمام، وهو أمر يفرض أعباء كثيرة عليها ويتطلب منها حشد موارد بشرية ومالية في آن واحد. وفي هذا الصدد، ينبغي اتباع "الإجراء المعجل" للبلدان المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية.

٢٥- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن من المهم تقديم الدعم إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية و البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجرى في إطار منظمة التجارة الدولية. وذكر أن للأونكتاد ميزة نسبية في عدد من القضايا المتصلة بالمفاوضات، وينبغي أن يكون قادراً، من خلال الدراسات التحليلية التي يجريها، وبناء توافق الآراء والتعاون التقني، على المشاركة في العملية التحضيرية لهذه المفاوضات. وأضاف أن خطة بناء القدرات والتعاون التقني التي وضعها الأونكتاد فيما يتعلق ببرنامج عمل الدوحة، هي خطوة نحو الأمام، ولكن، بسبب القيود المتعلقة بالموارد، لا بد من تحديد أولويات. وينبغي أن تستند جميع أنشطة الأونكتاد على مبدأ الشمولية، وهذا يعني أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المحددة لكل بلد أو مجموعة من البلدان. وذكر أن التعاون التقني الذي يوفره الأونكتاد تعاون فعال وله أثر فعلي وأن من المهم توسيع نطاق مثل هذا التعاون ليشمل البلدان المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية. وأخيراً، ذكر أنه يفترض منطقياً أن تفضي العولمة إلى ارتفاع عام في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم، مضيفاً أن الدراسات التحليلية التي يجريها الأونكتاد في مجال العولمة وتوقعاته لآثارها على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تلقى الكثير من التقدير. وأعرب عن أمله في أن تستخدم إمكانات الأونكتاد التحليلية لا لأغراض التحليل فحسب بل أيضاً لوضع توصيات ملموسة لحكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تتناول التغلب على الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على العولمة.

٢٦- ولاحظ ممثل بنغلاديش أن مفهوم العولمة يختلف، فيما يبدو، من مجموعة إلى أخرى. فهي، بالنسبة للمؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الأطراف، مفتاح المستقبل، في حين أن رأي الأشخاص الذين يتأثرون بصورة

سلبية منها مختلف. وقال إن الجميع على علم بالفرص التي توفرها العولمة، لكن هذه الفرص ينبغي تقاسمها بصورة عادلة. والأونكتاد قادر على تقديم آراء متعمقة يمكن أن تساعد البلدان النامية في هذه العملية.

٢٧- وذكر أنه يتم بصورة مستمرة تذكير البلدان النامية بالمكاسب التي قد تترتب على التجارة الحرة. ومع ذلك، ليس هناك، فيما يبدو، أي تفسير للحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تواجه صادرات البلدان النامية إلى العالم الصناعي. وفضلاً عن ذلك، ليس بإمكان البلدان النامية المنافسة في الأسواق الزراعية في وقت تقدم فيه بعض البلدان المتقدمة الإعانات إلى مزارعيها بمبلغ إجمالي يتجاوز بليون دولار يومياً. بيد أن إزالة الحواجز التجارية القائمة يمكن أن يقدم للبلدان النامية مبلغاً قدره تريليون ونصف التريليون خلال عقد واحد، مما سيُخرج عدداً إضافياً قدره ٣٠٠ مليون شخص من الفقر بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي للأونكتاد أن يؤدي دوراً رائداً في لفت الانتباه إلى أوجه عدم المساواة في نظام التجارة المتعددة الأطراف وأن يقترح تدابير علاجية.

٢٨- وقال إنه ينبغي التساؤل عما إذا كان بإمكان أسواق رأس المال المتخلفة في البلدان النامية أن تقاوم الصدمات التي تنقلها شبكة مالية عالمية تعمل بحرية. وبما أنه ليس بمقدور بلدان نامية عديدة أن تواجه هذه الصدمات من خلال عزل عملائها، فإن أفضل الحلول ربما يتمثل في وضع رقابات مناسبة أو إطار تنظيمي فعال.

٢٩- وفيما يتعلق بجهود التنمية، حث شركاء أقل البلدان نمواً في التنمية على زيادة تعزيز الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً لكي يتمكن الأونكتاد من أن يقدم برامج مستهدفة لبناء القدرات. وكما أكد تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢، فإن الحد من الفقر على نحو سريع في أقل البلدان نمواً يعتمد إلى حد كبير على وجود بيئة دولية داعمة.

٣٠- وختاماً، لاحظ أن العديد من الذين كانوا في وقت من الأوقات يدعون إلى ترك الأسواق تعمل دون تنظيم يؤكدون الآن على الحاجة إلى مؤسسات لتيسير التشغيل الفعال لقوى السوق. ويتم التسليم الآن بأن التنمية تعتمد بدورها أيضاً على ترتيبات وسياسات دولية في مجالات التجارة والتمويل والديون والاستثمار والتكنولوجيا. وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء البحوث وتحليل السياسة العامة في هذه المجالات، وهي مهمة أسندتها إليه خطة عمل بانكوك وتم التأكيد عليها مرة أخرى أثناء استعراض منتصف المدة.

٣١- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن اجتماعات القمة التي عقدت مؤخراً غيرت الحوار بشأن التنمية، حيث يتم الآن التركيز بصورة أكبر على ظروف التمكين الوطنية وحشد الموارد الخاصة. وقال إن قيام حكومته بإنشاء حساب للتحدي الذي أوجدته الألفية يعكس التزامها بمساعدة البلدان التي تعهدت بدورها أن تلتزم بالحكم السليم، والاستثمار في الأشخاص، وتعزيز الاقتصاد الحر. وذكر أن بعض البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس قد تتداخل مع الجهود المبذولة في المحافل الأخرى، وأنه يتعين على الأونكتاد في هذا الصدد، أن

يدعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة في استعراض الأنشطة لتحديد النشاط الذي قد يكون فقد أهميته. وأضاف أن حكومته تعلق أهمية خاصة على بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة، لأن التجارة هي جانب أساسي للحد من الفقر، وأن عدداً من المبادرات الرامية إلى تحرير التجارة العالمية في مجالي الزراعة والخدمات وتحسين وصول البلدان النامية إلى الأسواق معروضة على الطاولة، وأن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه في هذا الصدد، لكنه يجب أن يرفض الجهود التي يبذلها المتشككون المناهضون لحرية التجارة والتي ترمي إلى مقاومة تحرير التجارة. وسيكون للحد من الحواجز أمام التجارة الزراعية والقضاء عليها، أثر كبير على النمو الاقتصادي في جميع البلدان. وتحرير التجارة بالنسبة لأفريقيا والاندماج في الاقتصاد العالمي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المستديم. وينبغي تركيز الجهود على تعزيز الشراكات من أجل النمو، وإذا قامت البلدان النامية بتعزيز الديمقراطية وإدارة الاقتصاد بصورة سليمة، فإن البلدان الصناعية سوف تستجيب لهذه الجهود بتقديم الدعم في مجالات السلم والأمن وبناء القدرات والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم مساعدة إنمائية رسمية أكثر فعالية. وفيما يتعلق بالأونكتاد، قال إن وفده يرحب بالجهود المبذولة فيما يتعلق بالقدرة الاستيعابية والتقييم الداخلي للتعاون التقني، لكنه يشعر بأنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لضمان ملء الشواغر بسرعة.

٣٢- وقال ممثل سويسرا إنه فيما يتعلق بالجزء الرفيع المستوى الذي يتناول عملية ما بعد الدوحة، تحتاج البلدان النامية إلى مساعدة تقنية لإجراء المفاوضات، ولكنها تحتاج أيضاً إلى مساعدة لبناء القدرات. ومن شأن الإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية أن يسهما في هذا الصدد، لا سيما وأنهما يركزان على التعاون فيما بين الوكالات. وذكر أن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ يقدم صورة متشائمة عن حالة الاقتصاد في العالم وهشاشة بعض البلدان النامية، لكن الزيادة في صادرات البلدان النامية ككل وتزايد نصيب السلع المصنعة في هذه الصادرات أمران مشجعان في الواقع. وقال إنه يرحب بتكثيف أنشطة الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً، لكنه يرى أن تحليل وضع أقل البلدان نمواً قد يرسل إشارات خاطئة إليها. وينبغي تزويد المجلس بمزيد من المعلومات عن العلاقة بين الأونكتاد ومكتب الممثل السامي في نيويورك.

٣٣- وقال، فيما يتعلق بأفريقيا، إن الأمانة انتقدت أوراق استراتيجية الحد من الفقر، وإنه قد ظهرت فعلاً بعض المشكلات في هذا الصدد ولكن يتم اتخاذ تدابير مناسبة بشأن الملكية والمتابعة والتكاليف، وإن العملية تسير في الاتجاه الصحيح. وفيما يتعلق بالتعاون التقني، قال إن وفده يرحب بتوصية الفرقة العاملة المتعلقة بإدماج الأهداف الاستراتيجية في التقارير السنوية للمساعدة التقنية، وكذلك بمؤشرات الإنجاز.

٣٤- وقال ممثل اليابان إن بلده يعقد أهمية خاصة على الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، والذي تناول أموراً تهم بصورة خاصة البلدان النامية. وذكر أن اليابان ما زالت تحاول تقديم

المساعدة إلى البلدان النامية بشأن قضايا متنوعة في هذا الصدد، بما في ذلك قضايا التنفيذ، وتحسين وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، والتعاون التقني المتعلق بالتجارة.

٣٥- وقال ممثل النرويج إن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه، لا في أمور تتصل بإعلان الدوحة الوزاري فحسب بل أيضاً بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية وغيرها من الأحداث. فالأونكتاد مؤسسة لا يمكن الاستعاضة عنها ؛ فهو المؤسسة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي أُسندت إليها مهمة استعراض مجمل قضايا التجارة في سياق التنمية. وبالطبع، فإن بالإمكان تعزيز فعاليته ونجاعته، كباقي هيئات منظومة الأمم المتحدة، لكن ذلك لا يقلل من أهميته.

٣٦- وشكر ممثل موزامبيق المجلس على الترحيب بعضوية بلده.

- - - - -